التحرير القانوني المزدوج وعلاقته بالترجمة

عمار بوقريقة
جامعة محمد الصديق بن يحي
جيجل، الجزائر

ملخص

تهدف الدراسة الاستقصائية في هذا المقال أساسا إلى الكشف عن العلاقة القائمة بين التحرير القانوني المزدوج الذي أصبح من أهم المناهج في مجالي التحرير القانوني والترجمة القانونية من جهة، والترجمة كعملية نقل بين نصي المتن والهدف من جهة ثانية. ولكي نكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الاثنين كان لابد من أن نفتتح المقال بالتعريف بالتحرير القانوني المزدوج ثم نتطرق إلى مختلف الطرائق التي تتبع فيه فشرحنا أهمها وعددها خمس، ثم استقصينا في المبحثين المواليين حقيقة ما إذا كانت طرائق التحرير القانوني المزدوج تعتبر شكلا من أشكال الترجمة وواقع العملية الاتصالية في كل منهما، واختتمنا المقال بخاتمة حوصلنا فيها أهم ما جاء من نقاط في المقال.

Abstract

The present investigative study aims basically at unveiling the relationship between co-drafting, which has become one of the most important methods in legal drafting and legal translation on the one hand, and translation, which is a shift from the source text to the target text, on the other. In order to reveal the similarities and differences between the two there was a need to start the paper with a definition of co-drafting, then to explain the five enumerated methods used in it, and in the next

two sections, to investigate whether co-drafting methods are a form of translation and how the communication process takes place in the two. The conclusion of the paper recapitulates the focal points of the study.

توطئة

يتناول المقال الذي بين أيدينا التحرير القانوني المزدوج باعتباره وسيلة تُعتمَد في الدول التي تُصدر قوانينها بلغتين أو أكثر أو في المنظمات الدولية والإقليمية التي تصدر نصوصها من معاهدات واتفاقيات وبرتوكولات وعقود بلغات عديدة، بحيث يكون هناك في الأخير قانون واحد يسري بأكثر من لغة، أو بعبارة أخرى تتوفر للقانون الواحد عدة نسخ تمكن مواطنين الدولة الواحدة (القانون الداخلي) أو أعضاء المنظمة الدولية أو الإقليمية الواحدة من قراءة نص القانون بلغتهم (القانون الدولي) (Šarčević, 1997)، وذلك كله تحقيقا لمبدأ المساواة اللغوية في مجال القضاء واعترافا بحقوق الأقليات في بعض الدول وبمكانة بعض الدول التي لم تُمنَح الحق في قراءة النصوص التي تكون طرفا فيها (المعاهدات والاتفاقيات) أو معنية بأحكامها وبنودها (نصوص التشريع) إلا مؤخرا (Šarčević, 1997). وللتحرير القانوني ميزات تجعله يشترك مع الترجمة في بعض الجوانب ويختلف عنها في جوانب أخرى، وهو ما يحاول هذا المقال جاهدا أن يسلط الضوء عليه.

1. ماهية التحرير القانوني المزدوج

يُقصَد بالتحرير القانوني المزدوج co-drafting إنشاء النص القانوني، سواء كان نصا تشريعيا أو معاهدة أو اتفاقية أو عقدا، بلغتين رسميتين وذلك إما لأن الدولة التي تسن النص وتشرعه تعتمد لغتين رسميتين كما هو الحال في كندا وبالتالي هناك حاجة لتمكين جميع المواطنين من قراءة النص باللغة التي يتكلمونها (ألكبك مقاطعة

فرانكفونية في حين أن المقاطعات الكندية الأخرى هي مقاطعات أنجلوفونية)، أو لأن الأطراف في المعاهدة أو الاتفاقية أو العقد تعتمد لغات مختلفة وتحتاج لكي تقرأ النص بلغتها، وهنا لا بد أن نوضح أن العديد من المعاهدات والاتفاقيات متعددة الأطراف وبالتالي لا بد للنص أن يحرر بأكثر من لغتين، كما أن بعض الدول تعتمد أكثر من لغتين رسميتين ومن ذلك سويسرا التي لها ثلاث لغات رسمية معتمدة وهي الألمانية والفرنسية والايطالية بل إن المنظمات الدولية (الأمم المتحدة) والمنظمات الإقليمية (الاتحاد الأوربي) تعتمد عدة لغات رسمية وتصدر قوانينها ولائحاتها بها، ومن ثمة قد يُطرَح السؤال: هل نحن هنا بصدد التحرير القانوني المزدوج أم بصدد التحرير القانوني المتعدد الذي يتجاوز الازدواجية اللغوية إلى ما هو أكثر من ذلك عددا في استعمال اللغات؟ إن المصطلح المستعمل في الغالب في الأبحاث الأكاديمية هو التحرير القانوني المزدوج (co-drafting أو bilingual drafting بالإنكليزية و co-rédaction بالفرنسية) لأن الغالب في الاستعمال على الأقل في تحرير نصوص التشريع الوطنيةmunicipal law، هو تحرير النص بلغتين، ثم تضاف إليه لغة أو لغات أخرى إن وُجدت (Doczekalska, 2009). وسنعتمد في بحثنا مصطلح التحرير القانوني المزدوج لأن دراستنا تستقصي أساسا وتنصب على الحالة اللغوية التي تكون فيها نسختان اثنتان للنص القانوني الواحد. ويجب التنبيه هنا إلى أن النسختين الرسميتين في التحرير القانوني المزدوج لهما نفس المكانة والوزن ويعتبران بمثابة الأصل ويرجع إلى كليهما بالمثل، وذلك بخلاف الترجمة الرسمية للقوانين الوطنية والمعاهدات الدولية والإقليمية والعقود أين يوجد هناك الأصل (نص المتن) وهو ما يرجع إليه أساسا حين تطبيق القانون ولما تنشب نزاعات بخصوص تأويل الأحكام والبنود، والترجمة الرسمية التي قد يُلجأ إليها استثناء في حالات محدودة.

2. طرائق التحرير القانوني المزدوج

بدأت عملية التحرير القانوني المزدوج تأخذ عدة أشكال مؤخرا، فظهرت عدة طرائق كثيرا ما استُعملت في كندا وسويسرا، وتتمثل هذه الطرائق في الآتي:

1.2 التحرير المتناوب

وهي الطريقة المستعملة عموما بسويسرا في تحرير نصوص التشريع الهامة. وتشتمل طريقة التحرير المتناوب alternate drafting على كل من عمليتي التحرير والترجمة، إذ يجمع القائمون على التحرير المزدوج في بداية مشاوراتهم على تحديد أجزاء مشاريع القوانين التي سيتم تحريرها مثلا بالإنكليزية وتلك الأجزاء التي سيتم تحريرها بالفرنسية. وبعدها ينزوي الطرفان كل إلى مكتبه ويعكفان على تحرير الأجزاء المحددة لكل منهما، ثم بعدها يُسلّم كل طرف الأجزاء التي حررها إلى الطرف الثاني لكي يترجمها، أي أن الطرف الأول ما إن ينتهي من تحرير الأجزاء التي اتفق على أنه يحررها مثلا بالإنكليزية فإنه يُسلّمها إلى الطرف الثاني ليترجمها إلى الفرنسية، ويُسلّم هذا الأخير الأجزاء التي يكون قد انتهى من تحريرها بالفرنسية إلى الطرف الأول لكي يترجمها إلى الإنكليزية. وقد لا يتبادل الطرفان الأجزاء المحررة ليترجمانها، بل يُعهد بالترجمة إلى مترجم قانوني آخر، وفي هذه الحالة تتم مراجعة الترجمة على يد المحرر المزدوج اللغة المسؤول عن عملية التحرير ثم بعدها على يد لجنة مراجعة مختصة (Covacs, 1982). فلا يعني إذن مصطلح alternate (متناوب) أن العملية تتم بتحرير أجزاء، ثم بعدها ترجمة الأجزاء التي تليها ثم تحرير الأجزاء التي تلي الأجزاء المترجمة وهكذا، بل المقصود من التحرير المتناوب كما رأينا هو أن النص الأصلي ليس دائما هو نفسه، أي أن النص الذي تحصل عليه في الأخير هو نص بعض أجزائه حررت في الأصل بالإنكليزية وبعضها الآخر تُرجِم إليها، ولم يحرر بها في الأصل بل حُرّر بالفرنسية، والأمر ذاته ينطبق على النص الفرنسي. أي، بعبارة أبسط، أن كلتا النسختين تحتوي على أجزاء أصلية وأجزاء مترجمة. وتعتبر طريقة التحرير المتناوب خطوة جديدة في ميدان التحرير القانوني حسب سارسفيتش (Šarčević, 1997)، وهي طريقة تمكننا دائما من معرفة النصين الأصلي والمترجَم (إذ يمكن من خلال الاستطلاع أن نعرف ما هي الأقسام المحررة وما هي الأقسام المترجَمة).

2.2. التحرير المشترك

لا تختلف طريقة التحرير المشترك shared drafting عن طريقة التحرير المتناوب إلا في كون كل محرر في التحرير المشترك يحرر نصف النص ثم بعدها يترجم النصف الآخر المتبقي أو يترجمه له مترجم قانوني آخر، ومن ثمة لا يمكن حسب سارسفيتش أن نحكم هنا على إحدى النسختين على أنها نص المتن أو نص الهدف، باعتبار أن اللغتين تشتركان في نص المتن مناصفة. (Šarčević, 1997)

3.2. التحرير ذو الإدخال المزدوج

أما الطريقة الثالثة في التحرير القانوني المزدوج فتُعرف بطريقة التحرير ذي الإدخال المزدوج double entry drafting وقد سميت بهذا الاسم تأسيا بطريقة المحاسبة الشهيرة double entry accounting. ويقوم في هذه الطريقة الشخص نفسُهُ بتحرير كلا النصين (النسختين)، ويُستحسن في ذلك أن يحرر النصان جزءا بجزء بالتوازي، أي يُحرر الجزء الأول مثلا بالإنكليزية ويُنتقل بعدها إلى تحرير الجزء نفسِه بالفرنسية ثم ينتقل إلى تحرير الجزء الثاني بالإنكليزية ثم إلى تحريره بالفرنسية، وهكذا. ومع أنه لا يمكن الجزم حسب سارسفيتش أن النص الثاني هو ترجمة للنص الأول، إلا أنه يبدو أن النص الأول يعتبر المنطلق والأصل الذي يَنطلِق منه المحررُ في تحريره للنص الثاني، وترى سارسفيتش أن هذه الطريقة هي الأمثل في التحرير القانوني المزدوج، على الأقل من الناحية النظرية، ذلك أنها تضمن وحدة الفكرة باعتبار أن المحرر هنا هو الشخص نفسه وليس عدة أشخاص. إلا أن سارسفيتش تقر بالمقابل بأن التجربة أثبتت أن الأشخاص المزدوجي اللغة غالبا ما يميلون إلى لغة ويحبذونها على الثانية، وهو ما من شأنه أن يُعرّض النصَ المترجَم إلى دخول شوائب لسانية إليه من لغة المتن. وبما أنه يصعب جدا العثور على مستشار تشريعي مزدوج اللغة يكتب بنفس الكفاءة العالية في لغتين اثنتين ومتمرن في نظامين قانونيين مختلفين، فإن هذه

الطريقة في التحرير القانوني المزدوج لا يُلجأ إليها إلا في حالات استثنائية. (Šarčević 1997; Doczekalska 2009)

4.2. التحرير المتوازي

أما الطريقة الرابعة فتعرف بالتحرير المتوازي parallel drafting، وهي الطريقة التي تتوقع سارسفيتش أن يكون لها مستقبلا زاهرا. وتتم هذه الطريقة حسب هذه المنظرة بنفس الشاكلة التي تتم بها عملية الترجمة الفورية المتزامنة، أي أن التحرير المزدوج للنص يتم في نفس اللحظة، ولكن يتم تحرير كل نص على انفراد، أي أن أحد النصين لا يعتبر الأصل الذي يُنطلق منه للوصول إلى النص الآخر. وتبدأ هذه العملية بتحضير مخطط مفصل عن القانون المقترح (مشروع القانون) من قبل المحررين، لينزوي كل طرف بعدها إلى مصلحة ويحرر أجزاء كبيرة من القانون أو القانون كله. وتمكن هذه الطريقة حسب سارسفيتش كلّ محرر من الحفاظ على القصد من خلال تمكين المحرر من إنشاء نص يعبر عما **قصده** طاقم التشريع لا عما يظهر في **القول**، إلا أن الحرية التي تُتاح للمحرر هنا تستوجب التعاون إلى أقصى حد ممكن بين منشئي النص، وهو ما يضع على عاتقهم مسؤولية تحوير وتنسيق القوانين المحررة قبل تمريرها إلى لجنة المراجعة، والهدف من ذلك هو بلوغ تحرير موحد للنص. (Šarčević, 1997; Doczekalska 2009)

5.2. التحرير الجماعي

أما التحرير الجماعي joint drafting فهو الطريقة الخامسة من طرائق التحرير القانوني المزدوج، وهو يختلف عن التحرير المتوازي في كون المحررين في التحرير الجماعي لا يكتفون فقط باجتماعهم لوضع مخطط التحرير وإنما يقومون جماعيا بعملية التحرير نفسها وعلى الطاولة نفسِها، إذ يعمدون جماعيا إلى تحرير الأجزاء جزءا جزءا ومقارنتها ومراجعتها في الوقت نفسه الذي

يقومون فيه بالكتابة. وترى سارسفيتش أنه مع أن هاته الطريقة تستغرق وقتا طويلا إلا أنها تعتبر الأمثل لأنها تمكن المحررين من التعاون إلى أقصى الحدود الممكنة وهو ما من شأنه أن يضمن وحدة الفكرة، وفوق ذلك صياغة النص بروح اللغة التي يُحرّر بها. ويتوقف نجاح طريقة التحرير الجماعي حسبها على قدرة المحررين على العمل في إطار جماعي وعلى مدى اهتمامهم بإنشاء نصين يمكن الاعتماد عليهما ولهما مقدار الجودة ذاتها، كما يتوقف أيضا على استعدادهما للتنازل عن بعض الأمور في التحرير حتى يحدث هناك انسجام بين الطرفين. (Šarčević, 1997)

وترى سارسفيتش أن الطريقتين الأخيرتين في التحرير المزدوج (التحرير المتوازي والتحرير الجماعي) تستعملان حاليا بنجاح في تحرير نصوص التشريع الفيدرالية الكندية وفي تحرير نصوص تشريع مقاطعة برنسويك الجديدة New Brunswick (Šarčević, 1997). وأما سويسرا، إضافة إلى تحبيذها للتحرير المتناوب في صياغة النصوص التشريعية الفيدرالية، فإن طرائق أخرى في التحرير المزدوج استُعمِلت في عاصمتها برن Berne، وهي مدينة يقطن بها متكلمون بالألمانية ومتكلمون بالفرنسية. وقد لجأ محررا قانون Official Publications عام 1991 إلى استعمال طريقة التحرير المتوازي، إذ بعد أن تشاورا بخصوص الهدف المُبتغى من القانون ومجال تطبيقه والأمور المتعلقة بالمسائل الموضوعية والإجرائية للقانون، قام طاقم التحرير برسم مخطط مفصل ليعكف بعدها على تحرير النصين ومراجعتهما وتنسيقهما. وقد وصف كوسينياك (1995) عملية تحرير هذا الطاقم بقوله:

"Ils ont travaillé dans le même bureau, à la même table. Chaque unité de l'acte législatif, à savoir chaque phrase, chaque alinéa, chaque article ont été écrits de concert d'un côté en allemand, de l'autre en français. Chaque pas de l'élaboration du texte était

précédé d'une discussion au cours de laquelle les rédacteurs décidaient ce qu'ils allaient écrire. Les deux versions du projet ont été conçues simultanément mais séparément dans deux langues différentes. Chacun a ensuite mis son texte en page, l'a imprimé et transmis à son collègue pour contrôle. Chacun a ainsi pu vérifier la concordance des deux textes. (Caussignac, 1995, p.78)

"لقد عملا في المكتب نفسه وعلى الطاولة نفسها، حيث تمت كتابة كل وحدة تشريعية، أي كل كلمة وفقرة ومادة بالإجماع بالفرنسية من جهة وبالألمانية من جهة أخرى. وكانت هناك مناقشة تسبق كل خطوة من بناء النص كان المحرران يقرران من خلالها ما كانا سيكتبانه. ولذلك فإن نسختي مشروع القانون تم تصميمهما في الوقت نفسه ولكن بلغتين مختلفتين ... وكان كل واحد منهما يقيّد نصه على ورقة ويطبعه، محولا إياه إلى زميله كي يتفحصه له، فتمكن الاثنان من التحقق من توافق النصين." **ترجمتي**

وقد قارنت الباحثة أفنيسكا دوزكالسكا (Doczekalska, 2009) بين طرائق التحرير القانوني المزدوج ولخصت ما يجمعها ويميزها عن بعضها البعض في الجدول التالي:

طرائق التحرير القانوني المزدوج	عدد المحررين	عمل فردي أو جماعي للمحررين	عناصر التحرير	عناصر الترجمة	الاستعمال الميداني لطرائق التحرير القانوني المزدوج
التحرير المتوازي	2	فردي	تحرير القانون كاملا باللغتين	-	يُستعمل في مقاطعة برن السويسرية في تحرير قوانين المقاطعة بالألمانية والفرنسية
التحرير المتناوب	2	فردي	بعض أجزاء القانون يُحرر باللغة أ ويعضها الآخر يحرر باللغة ب	الأجزاء المحررة باللغة أ تُترجم إلى اللغة ب والأجزاء المحررة باللغة ب تُترجم إلى اللغة أ	يُستعمل في سويسرا في تحرير القانون الفيدرالي
التحرير المشترك	2	فردي	نصف القانون يحرر باللغة أ والنصف الآخر يحرر باللغة ب	النصف المحرر باللغة أ يُترجم إلى اللغة ب والنصف المحرر باللغة ب يُترجم إلى اللغة أ	حل نظري مقترح
التحرير ذو الإدخال المزدوج	2	فردي	تحرير القانون كاملا باللغتين (1)	-	-
التحرير الجماعي	1	جماعي	تحرير القانون كاملا باللغتين	-	كندا وهونغ كونغ
	2				

1.2 مقارنة الباحثة دوزكالسكا (2009) بين طرائق التحرير القانوني المزدوج

(1) في واقع الأمر، يتم في هذه الطريقة إما تحرير القانون كاملا باللغتين من دون إدراج الترجمة، أو تُحرّر أجزاء يتم الاعتماد عليها في تحرير الأجزاء التي تقابلها في اللغة الأخرى.

3. هل طرائق التحرير القانوني المزدوج شكل من أشكال الترجمة؟

قد يُطرح الإشكال التالي: هل طرائق التحرير المزدوج شكل من أشكال الترجمة أم لا؟ إن وجهة النظر التقليدية للترجمة ـ والتي لا تزال سائدة حتى يومنا هذا ـ تفترض من نص المتن ونص الهدف أن يتم إنشاؤهما في فترتين زمنيتين مختلفتين وكذلك في مكانين مختلفين حتى يقال أن هناك ترجمة، أي أن الترجمة يُشرع فيها بعد الانتهاء من تحرير نص المتن، وأغلب الظن أن تُنجز في مكان غير المكان الذي تم فيه تحرير النص الأصلي. ولقد رأينا أن التحرير القانوني المزدوج يحاول توحيد الزمن والمكان اللذين تُحرّر فيهما النصوص القانونية إلى أقصى حد ممكن، أي يحرص دائما على أن تتم العملية في الوقت والمكان ذاتهما، وهو ما قد يُشكّك في كون الطرائق المتبعة في التحرير القانوني المزدوج شكلا من أشكال الترجمة. فإذا أخذنا وجهة النظر التقليدية هاته وسلّمنا بها حكمنا على هذه الطرائق أنها ليست شكلا من أشكال الترجمة. أما إذا أخذنا الترجمة بمعناها الحديث الذي من خلاله تم توسيع مفهوم الترجمة ليشمل أمورا لم يكن يُنظر إليها في السابق على أنها من الترجمة في شيء، قد يقال أمر آخر في الموضوع.

ولكي نصل إلى الحكم على هذه الطرائق هل هي من أشكال الترجمة أم لا، ترى سارستفيتش أنه يتوجب علينا أن ننظر إلى العلاقة التي تربط بين النصين. فالقاعدة المعمول بها لدى معظم منظري الترجمة هي أن نص المتن يمثل المنطلق الذي ينطلق منه المترجم ليصل إلى نص مترجَم، ومن ثمة فإن النص المترجَم يرتبط بنص

المتن (Šarčević, 1997). غير أن الإشكال الذي يطرح هنا هو أن المنظرين لم يجمعوا على درجة ارتباط النص المترجَم بنص المتن. كما ظهرت مؤخرا نظريات ترجمية تهجمت على العلاقة الكائنة بين النص نص المتن ونص الهدف، وهو ما وسّع بحسب معاييرها من مفهوم الترجمة الذي يمكن أن تُدرَج فيه أشكال أخرى لم يكن يُنظر إليها على أنها ترجمة في السابق. فنظرية السكوبوس Skopos ترى أنه ليس من الضروري أن يؤدي النص المترجَم وظيفة نص المتن نفسَها.(Vermeer, 1982; Holz-Mänttäri, 1988)

والواقع أن النصوص التي يتم إنشاؤها من خلال طرائق التحرير القانوني المزدوج الحديثة تستجيب لبعض الشروط التي تخضع لها الترجمة إما من المنظور التقليدي أو المنظور التجديدي، فطرائق التحرير تتم في الغالب بين لغتين شأنها شأن الترجمة. وسنتطرق فيما يلي إلى تفحص خصائص طرائق التحرير القانوني المزدوج الواحدة تلو الأخرى لنرى هل هي شكل من أشكال الترجمة، ثم نعقبها بمقارنة بين الترجمة والتحرير القانوني اجمالا، وبعدها بمقارنة بين التحرير القانوني المزدوج وأكثر المناهج الترجمية تحررا وهو التصرف.

تُعتبر طريقة التحرير المتناوب شكلا مقبولا من أشكال الترجمة، باعتبار أن بعض أجزاء النص يُحرّر وبعضها الآخر يُترجم، مع أن فكرة التناوب في تحرير نص المتن والنص المترجم هي فكرة جديدة، باعتبار أن الأصل في الترجمة كما هو معلوم هو تحرير نص المتن كاملا حتى الفراغ منه ثم الشروع بعدها في ترجمته.

ويمكن اعتبار طريقة التحرير المشترك شكلا من أشكال الترجمة إذا سلمنا أنه يمكن أن تتم الترجمة من دون حضور نص المتن وهو ما تقول به أحد أعلام نظرية السكوبرس وهي هولز مانتاري (Holz-Mäntäri, 1988) التي ترى أن وجود نص المتن

غير لازم في الترجمة الحديثة، وقد قوبل رأيها بالنقد، كما انتُقد مؤسس النظرية هانس فرمير (Vermeer, 1986/2004) على تجاهله لنص المتن بشكل كبير. (Šarčević, 1997)

أما طريقة التحرير ذي الإدخال المزدوج فقد تعتبر شكلا من أشكال الترجمة إذا ما افترضنا أن أجزاء معينة من القانون تُعتبر الأصلَ الذي يُنطلَق منه للوصول إلى أجزاء تقابلها في اللغة الأخرى، ولكن يصعب علينا التحقق من ذلك لأن الناتج في الأخير هما نصان مستقلان قائمان بذاتهما ولا يمكننا أن نعرف هل اعتمد المحرر على أجزاء لتحرير الأجزاء التي تقابلها في اللغة الأخرى إلا إذا استفسرنا عن الأمر لدى لمحرر ذاته. وتشبه طريقة التحرير ذي الإدخال المزدوج ما يعرف في دراسات الترجمة بالترجمة الذاتية self-translation (Doczekalska, 2009)، وتُعرف أيضا في الإنكليزية بـ auto-translation (Rainer Grutman, 1998).

وهنا يجب ألا نخلط بين المصطلح المستعمل في دراسات الترجمة ونظرياتها والمصطلح المستعمل في النقد الأدبي، فالترجمة الذاتية بالمعنى الثاني تحيل إلى لون أدبي يسطر فيه الكاتب مراحل حياته الشخصية بقلمه الخاص (سيرة ذاتية)، في حين أن مصطلح الترجمة الذاتية الذي نقصده في بحثنا ويُستعمل في دراسات الترجمة فيحيل إلى الترجمة التي ينجزها مؤلف النص ذاته، أي أن الشخص عينه هو من ألف نص المتن وترجمه لغة الهدف. يعرف بوبوفيتش الترجمة الذاتية:

"[…] the translation of an original work into another language by the author himself" (Popovič, 1976: p.19)

"[...] هي ترجمة المؤلف لعمله الأصلي من لغة إلى لغة أخرى"

ترجمتي

هاته الممارسة تكثر في الترجمة الأدبية خصوصا أين يشيع الاعتقاد لدى البعض أنه لا يوجد من يترجم النص أحسن من كاتبه. وفي طريقة التحرير القانوني المزدوج هناك محرر يحرر النص الأول وهو المحرر عينه الذي يحرر النص الثاني، ولهذا كانت هذه الطريقة أشبه بالترجمة الذاتية. وعلى هذا الأساس، لا تعتبر ترجمة النص من قبل مؤلفه شيئا جديدا، وهي ممارسة ربما سبق ظهورها ظهور طريقة التحرير ذي الإدخال المزدوج، وما يجب أن يُعرف أيضا هنا هو أن محرر النصين في هاته الطريقة وفي غيرها من الطرائق إنما يعبر بأسلوبه ولغته عن قصد المشرّع، وذلك بخلاف الأديب الذي يترجم أعماله بنفسه فالقصد - إن وُجد- قصد الأديب والأسلوب أسلوبه واللغة لغته. ويمكن لدراسات الترجمة الحديثة، لاسيما دراسات الترجمة الوصفية Descriptive Translation Studies، أن تفيد بأبحاثها في الكشف عما يجول بخاطر المحرر في طريقة التحرير ذي الإدخال المزدوج ما دام أن العمل برمته يقوم به المحرر نفسه، فدراسات الترجمة الوصفية القائمة على العملية Process-oriented Translation Studies في المخطط الشهير الذي وضعه الباحث هولمز (Holms, 1988/2004) تُعنى بنفسية ح يُعرف في الإنكليزية بـ Think-Aloud Protocols وهي تقنية يتم فيها تسجيل وصف المترجم للعملية الترجمية والاستراتيجيات التي اعتمد عليها في أسطوانات، حيث يمكن الاعتماد على هذه التقنية لمعرفة ما إذا لجأ المحرر إلى عملية الترجمة في تحريره للنصين في طريقة التحرير ذي الإدخال المزدوج.

ولكن ماذا عن التحرير المتوازي الذي تتم فيه العملية تزامنيا (في الوقت نفسه) بحيث لا ينطلق من نص معين للوصول إلى آخر؟ إنه من وجهة النظر التقليدية لا يُعتبر التحرير المتوازي شكلا من أشكال الترجمة لأن كل نص يحرر على انفراد بعد انزواء كل طرف من الطرفين إلى مكتبه أو مصلحته.

أما التحرير الجماعي فيتم فيه كما أسلفنا تحرير النصوص جماعيا وفي الوقت نفسه، إذ أن العملية تستمر بهذه الشاكلة حتى الفراغ من تحرير النصين، يعمد أثناءها المحررون إلى المقارنة والمراجعة والتنسيق، ومن ثمة نلاحظ أنه لا يوجد هناك نص متن يُنطلق منه لبلوغ نص مترجَم، وهو ما يضع هذه الطريقة خارج نطاق الترجمة. ولكن مع الأفكار التي جاء بها أعلام نظرية السكوبوس قد يضحي التحرير الجماعي والتحرير المتوازي شكلين من أشكال الترجمة، فحسب هولز منتاري يمكننا أن نحرر نصا مترجما انطلاقا من مجموعة نقاط أو معطيات في لغة ما (Holz-Mänttäri,1988, p. 380). ومع أن هولز منتاري لم تقصد بكلامها النصوص القانونية، إلا أن توسيعها لمفهوم الترجمة يدخل التحرير المتوازي والتحرير الجماعي في نطاق الترجمة، باعتبار أن النصوص في هاتين الطريقتين إنما تُحرّر بناء على مخطط مشترك ونقاط تُرسَم في البداية من قبل المحررين أنفسهم. ومن ثمة فإن النقاط المرسومة والمخطط يمكن اعتبارهما من منظور هولز منتاري نص المتن والنصوص المحررة النهائية نص الهدف (Šarčević, 1997). وإذا ما تم وضع المخطط بكلتا اللغتين ثم حُرر القانون بكلتا اللغتين أيضا وسلمنا برأي هولز منتاري، كنا هنا بصدد التعامل مع ما يسميه اللساني الأمريكي رومان ياكوبسون (Roman Jakobson, 1959 (2000)) الترجمة داخل اللغة intralingual translation.

أما فيما يخص درجة ارتباط نص الهدف بنص المتن فلقد اتضح من خلال أبحاث دراست الترجمة (نظرية الترجمة) أن النظريات اللسانية للترجمة كثيرا ما نادت على المترجم أن يبقي الرابطة متينة بين النصين (Vinay and Darbelnet, 1958 (1974); Nida, 1964; Catford, 1965)، ومن هذا المنطلق عُرفت هاته النظريات بنبذها للترجمة الحرة (لاسيما المطلقة منها) والتصرف، في حين أن النظريات الوظيفية التي ذاع صيتُها في ألمانيا في الثمانينات والتسعينات، ولاسيما بعض أقطاب نظرية السكوبوس من أمثال فرمير وهولز منتاري وكريستيان نورد، كثيرا ما تجاهلت

نص المتن، كما سبق وأن رأينا، وصبت جُلّ اهتمامها على قراء الترجمة، فدعت إلى التحرر من قيود نص المتن ومن وظيفته من خلال فسح المجال والحرية أمام المترجم لكي يترجم النص وفق الوظيفة التي يراها مناسبة أو يمليها عليه القائم على الترجمة أو من كلفه بإنجازها. وإذا ما تأملنا درجة ارتباط النصين في التحرير القانوني المزدوج نجد أن النص الثاني يرتبط بالنص الأول على افتراض أن النص الثاني اعتمد المحرر في تحريره ولو جزئيا على الترجمة انطلاقا من النص الأول، ولكن ما لا يجب أن نغفله هو أن النص الأول يرتبط أيضا بالنص الثاني، إذ في بحث المحررين عن نية المشرع وقصده ومحاولة منهم لإنجاز نصوص متوازية متساوية في القوة القانونية ولها الحجية نفسها يرجعون إلى ما حرروه في النص الثاني في محاولة منهم لصقل النص الأول وجعله متناسقا مع النص الثاني، وذلك مثلما يفعلون برجوعهم إلى النص الأول في تحريرهم للنص الثاني، وذلك بخلاف الترجمة التي يكون فيها الرجوع دائما من نص وحيد (وهو نص الهدف) إلى نص آخر (وهو نص المتن) وليس إلى كليهما. (Doczekalska, 2009)

ويقوم التحرير القانوني المزدوج على توحيد الزمان والمكان، بحيث يحرر النصان القانونيان في المكان ذاته والزمان عينه، في حين لا يتحد المكان والزمان في الكثير من الترجمات، إذ لا يشرع في تحرير نص الهدف إلا بعد الفراغ من تحرير نص المتن، ويتمثل الاستثناء في: (أ) الترجمة الفورية الآنية simultaneous interpreting التي يوحد فيها الزمان دائما، وأحيانا يُوحّد فيها المكان وذلك لما يحضر الترجمان والمتحدث في المكان ذاته كقاعة المؤتمرات وقد لا يُوحّد في أحيان أخرى كأن تتم الترجمة نقلا مباشرا عبر الشاشة teleconferencing أو عبر الهاتف telephone interpreting (Pöchhacker, 2004)، و(ب) العنونة التحتية المباشرة live subtitling التي يوحّد فيه الزمان والمكان وتُستخدم في ترجمة الأخبار بحيث تظهر العناوين

التحتية تزامنيا مع ما يقرأه الصحفي من أخبار. (Días Cintas, 2007)

وإذا ما استقصينا تصنيف كرستيان نورد، وهي أحد أقطاب نظرية السكوبوس البارزين، للترجمة والذي تميز فيه بين الترجمة الوثائقية documentary translation والترجمة الفاعلة instrumental translation وجدنا أن التحرير القانوني المزدوج أقرب إلى الترجمة الفاعلة منه إلى الترجمة الوثائقية، ذلك أن الترجمة الوثائقية حسب نورد (Nord, 1991 :72) هي عبارة عن وثيقة تنقل الاتصال الحاصل في ثقافة المتن بين مؤلف نص المتن وقارئه، ومن ذلك مثلا الترجمة الأدبية التي تمكن قراء نص الهدف من قراءة العمل الأدبي بلغتهم وهم يعلمون أن ما يقرؤونه ترجمة وليس الأصل. أما الترجمة الفاعلة فتتمثل حسب نورد (Nord, 1991 :73) في رسالة مستقلة تُنقل في عملية اتصالية جديدة في ثقافة الهدف القصد منها هو بلوغ هدف اتصالي من دون أن يشعر قارئ نص الهدف أن ما يقرأه هو ترجمة أو نص تم استعماله سلفا في مقام اتصالي مختلف. وبعبارة أخرى، يقرأ القراء نص الهدف في الترجمة الفاعلة على أنه الأصل، لا الترجمة، وهو ما يصدق أيضا على النسختين الناجمتين عن التحرير القانوني المزدوج حيث تُقرآن على أنهما الأصل، لا على أساس أن إحداهما ترجمة للأخرى. ويمكن للمترجم في الترجمة الفاعلة أن يحافظ على وظيفة النص الأصلي نفسها أو يغيرها، شأنه في ذلك شأن من ينترجم ترجمة وثائقية، ففي ترجمة دليل استعمال جهاز أو آلة ما من لغة إلى أخرى، غالبا ما يُحتفظ بالوظيفة ذاتها في

لاختلاف الزمن الذي تُنجَز فيه الترجمة عن زمن كتابة العمل الأدبي وكذا نوع القراء الموجه لهم نص الهدف. وما يقرب التحرير القانوني المزدوج أيضا من الترجمة الفاعلة هو كون نص الهدف في الترجمة الفاعلة عبارة عن رسالة تُنقل في مقام اتصالي جديد ومستقل عن المقام الاتصالي الذي أصدر فيه نص المتن، ولكن يبقى التحرير القانوني رغم ذلك متميزا عن الترجمة الفاعلة في هذا السياق لأن

المقام الاتصالي فيه هو مقام واحد، لا مقام جديد مستقل عن مقام آخر سابق له كما هو واقع في الترجمة الفاعلة، وهو ما سنراه بالتفصيل في المبحث اللاحق.

ويختلف التحرير القانوني المزدوج عن الترجمة في كونه يعكس حضور لغتين (التحرير القانوني المتعدد يعكس حضور عدة لغات) في آن واحد، فعلى خلاف الترجمة التي يحل فيها نص ثان (نص الهدف) محل نص أول (نص المتن)، أو تحل فيها لغة محل لغة أخرى كما يذهب إليه الباحث غروتمان (Grutman, 1998 :57) تحضر اللغتان التي يحرر بهما النص في التحرير القانوني المزدوج جنبا إلى جنب وتأتي النسختان متلازمتين دائما، ولهذا ترى سارسفيتش (Šarčević, 2000 :64) أن النسخ التي يصدر بها القانون الواحد في التحرير القانوني المزدوج أو المتعدد مستقلة عن بعضها البعض وهي في الوقت ذاته تحتاج إلى بعضها البعض كي تسهم بفاعلية في حصول معنى النص القانوني الواحد. ويفرق الباحث مالك دونالد (MacDonald, 1997, p.19) في هذا الشأن بين الازدواجية اللغوية القانونية legal biliniguism والثنائية اللغوية القانونية legal dualism وهو يحذر من مغبة أن يتحول التحرير القانوني المزدوج من الازدواجية اللغوية القانونية إلى الثنائية اللغوية القانونية، إذ يُرجع في الحالة اللغوية الأولى إلى النصين أو النسختين بالتساوي ويُعامل النصان على أنهما متكافئان في القوة القانونية الإلزامية وفي الحجية، في حين يُرجع في الحالة اللغوية الثانية إلى

(MacDonald, 1997, p.129). ويتمثل الاستثناء بخصوص حضور النصين المتن والهدف في آن واحد في الترجمة في: (أ) الترجمة المهنية، وذلك في العنونة التحتية أين تتلازم العناوين التحتية (الترجمة) مع الرسالة الأصلية للبرنامج السمعي البصري والمتمثلة أساسا في الحوارات والتعليقات، وفي: (ب) الترجمة الأكاديمية والتعليمية وذلك لما تُنشر الترجمات بجانب الأصل لأهداف نقدية أو تعليمية. وتلتقي العنونة التحتية هنا مع التحرير القانوني المزدوج من

حيث أن الهدف من كليهما هو تبليغ الرسالة إلى متلقين لا يفهمون إحدى اللغتين الحاضرتين (لغة البرنامج السمعي البصري الأصلي في العنونة التحتية واللغة التي يحرر بها أحد النصين في التحرير القانوني المزدوج)، في حين تختلف الترجمة التعليمية الأكاديمية عن التحرير القانوني المزدوج في كونها توجه إلى فئة تتقن أو على الأقل لها بعض الاطلاع على اللغتين.

يتضمن كل من التحرير القانوني المزدوج والترجمة مرحلة هامة جدا وهي المراجعة، إذ كثيرا ما يلجأ المحررون في التحرير القانوني المزدوج إلى مراجعة النسخ ومقارنة بعضها ببعض وإدخال تعديلات عليها وذلك حتى يتأكدون من أن ما حرروه في النهاية هو

جهة. أما في الترجمة تُعتبر المراجعة آخر خطوة إذ عادة ما يلجأ المترجمون إلى مراجعة ترجماتهم وتنقيحها من الشوائب وصقلها. ويمكن للمحررين القانونيين أن يستفيدوا من أبحاث دراسات الترجمة وما خلصت إليه من نتائج وتوجيهات بخصوص مراجعة الترجمات واستراتيجياتها، ذلك أن الهدف في الأخير من هاته التوجيهات هو أن يعدل نصّ الهدف ولو نسبيا نص المتن في جميع الجوانب أو في أهمها على الأقل، وهو جزء مما يصبوا إليه المحررون القانونيون.

ولكن التحرير القانوني المزدوج يختلف عن الترجمة في استخدامه لعملية المراجعة، إذ أن المراجعة في التحرير القانوني المزدوج تطول كلا النصين أو النسختين في حين أن المراجعة في الترجمة لا تمس إلا نص الهدف ولا تمس نص المتن (Doczekalska, 2009p.129)، ويكمُن الاستثناء في مجال الترجمة ربما في الترجمة السمعية البصرية مع ما حدث مؤخرا من تطورات في الميدان أين أصبحت التكنولوجيا الرقمية تمكن المدبلج من أن يتدخل في البرنامج السمعي البصري الأصلي ويغير من حركات شفتي المتحدث فيه بطريقة تجعلها تتواءم والأصوات التي يتلفظ بها ممثلو النسخة الهدف (البرنامج المدبلج) (Delia Chiaro, 2009)، وهي إن صح القول مراجعة عارضة للرسالة الصوتية للبرنامج تتم من دون استشارة منتج البرنامج الأصلي وتختلف عن مراجعة النص

الأول في التحرير القانوني المزدوج كون أن المراجعة في التحرير القانوني المزدوج ليست عارضة وتحضر دائما وبشكل معتبر وتتم ذهابا وإيابا بموافقة محرر النص الأول ومحرر النص الثاني.

أما من ناحية الوزن والمكانة، كثيرا ما يُنظر إلى الترجمة نظرة انتقاص، وذلك بخلاف التحرير القانوني المزدوج الذي يُتعامل مع نصيه على أنهما نصان أصليان، ولهذا غالبا ما كان التحرير القانوني المزدوج (أو المتعدد) يُشعر الأقليات بالمساواة اللغوية linguistic equlaity مع الغير من سكان البلاد التي توجد فيها، كما هو الحال مع الأقلية التي تتحدث الإيطالية في سويسرا والتي أصبح لها الحق في أن تقرأ القوانين الفدرالية للدولة السويسرية بالإيطالية (والمقصود هنا بالأقليات هي الأقليات بالمفهوم اللغوي أو اللساني، لا العرقي).

بناء عليه، ما إن تصادق الهيئة التشريعية على النسخ الصادرة للنص القانوني الواحد، حتى تصبح النسخ جميعها قانونا واحدا يسري مفعوله باللغات الصادر بها، بحيث ينظر إلى النسخ جميعها على أنها الأصل وتعطى القوة الإلزامية نفسها والحجية ذاتها في التفسير وحل المنازعات والتحكيم، سواء تم الاعتماد في تحرير إحدى النسختين على الترجمة أم لا، وسواء أكان الاعتماد على الترجمة في تحريرها جزئيا أو كليا. ولا تمنح نسخة معينة الأفضلية على غيرها من النسخ وذلك، كما سبق وأن أشرنا، تطبيقا لمبدأ المساواة والعدالة في مجال القضاء من خلال منح أشخاص الدول التي تعتمد التحرير القانوني المزدوج أو المتعدد الحق في التقاضي بلغتها أمام الهيئات القضائية. (Šarčević, 1997; Doczekalska, 2009)

أصبحت معروفة في الترجمة حاليا، وهو التصرف، أمكننا أن نقول ما يلي: التصرف والتحرير القانوني المزدوج كلاهما يتسم بالاستقلالية، بحيث يمكن لنص الهدف في التصرف أن يُقرأ في إطار ثقافة الهدف ومحيطها الاجتماعي كما يمكن للنص الثاني في التحرير القانوني المزدوج أن يُقرأ في إطار محيط قرائه، غير أنه في التصرف يحضر مقامان اتصاليان مستقلان في حين يحضر مقام

اتصالي وحيد في التحرير القانوني المزدوج، كما سنرى بالتفصيل في المبحث اللاحق. وكل من التصرف والتحرير القانوني المزدوج يعتبر أقصى حد تحرري من حيث درجة ارتباط النصوص لغويا بعضها ببعض، فكلاهما نقيض الترجمة الحرفية المطلقة، باعتبار أن نص الهدف في الترجمة والنص الثاني (أو النص ب كما تطلق عليه الباحثة أفنيسكا دوزكالسكا) في التحرير القانوني المزدوج يصبو إلى التحرير بروح لغته وبأسلوب خال من مورثات النقل الحرفي، أي بعيدا عن الالتصاق بتراكيب نص المتن أو النص أ وتعابيرهما. كما أن كلاهما لم يكن يُعرف، أو على الأقل لم يكن يُعترف به في السابق، وأضحى اليوم منهجا مقبولا في التحرير والترجمة، فالتحرير القانوني المزدوج لم يكن يُعرف في السابق في ميدان التحرير القانوني والترجمة القانونية ولم يظهر إلا في الثمانينات من القرن الماضي في كندا، في حين أن التصرف لم يكن يعترف به منهجا للترجمة في السابق وكانت النظريات اللسانية للترجمة تنظر إليه على أنه يتخطى حدود الترجمة، حتى الحرة منها، والآن أصبح منهجا مقبولا يعترف به غالبية منظري الترجمة. والتصرف يغير من وظيفة نص الهدف في حين أن التحرير القانوني المزدوج يحافظ دائما على الوظيفة ذاتها مع كلا النصين. والتصرف لا يتقيد بمراد القول وقصد كاتب النص الأصلي في حين يتم التقيد كل التقيد بمراد المشرع وقصده في التحرير القانوني المزدوج.

4. التحرير القانوني المزدوج والترجمة: آلية الاتصال

الترجمة بالمنظور التقليدي عبارة عن حدث تواصلي ثان بين المترجم وقارئ الترجمة يحاول أن يعيد الحدث التواصلي الأول الذي حدث بين كاتب نص المتن وقرائه. وحسب شافنر (Schäffner, 1998, p.83) فإننا نتعامل في الترجمة مع نصوص تأتي في الغالب في مقامات معينة وثقافة معينة، بحيث يصدر نص المتن عادة في مقام اتصالي أول في ثقافة المتن لتأدية وظيفة ما أو هدف معين. ويتضمن المقام الاتصالي الأول هذا مكانا وزمانا ومتلقين ذوي معارف

وتجارب وتطلعات معينة حُرّر نص المتن لأجلهم. ويُتوقع من نص الهدف، حسب المنظور التقليدي للترجمة، أن يؤدي الوظيفة نفسها ولكن في مقام اتصالي ثان ولمتلقين يتحدثون لغة الهدف ويحيون ثقافتها. ومن هذا المنطلق يُحرر نصُ المتن ونصُ الهدف في نظر مقاربات دراسات الترجمة التقليدية بلغتين مختلفتين وفي مكانين مختلفين وزمنين مختلفين وثقافتين مختلفتين ولمتلقين مختلفين لهم معارف وتجارب معينة.

غير أن المنظور التجديدي الذي تنظر به بعض النظريات إلى الترجمة كنظرية السكوبوس وعلى رأسها الباحثة الألمانية هولز منتاري يعتبر الترجمة عبارة عن حدث اتصالي جديد له قطيعة مع ذلك الحدث الاتصالي الحاصل بين نص المتن وقارئه-(Holz-Mänttari, 1986/1988). وإن كان فرمير في منظوره التجديدي للترجمة لا يكتفي فقط برفض النقل الآلي (Vermeer, 1982) بل ويرفض الرأي التقليدي الذي يرى أن الترجمة عملية اتصال ذو مرحلتين (Vermeer, 1986) communication two-step يُرى فيها المترجم في مقام اتصالي ثان بين نص المتن وقارئ نص الهدف يعقب مقام اتصالي أول بين نص المتن وقارئه، فإن المنظرة هولز منتاري ذهبت أبعد من ذلك في قطيعتها مع المنظور التقليدي للترجمة، فهي لما فرّمت من حجم نص المتن ورأت أن مجرد مجموعة من النقاط التحضيرية بإمكانها أن تكون نصا قابلا للترجمة تكون قد حررت المترجم من الدور الذي غالبا ما كان يناط به وهو كونه متلقيا لنص المتن. وإذا سلمنا بالقول أن المترجم لا يعتبر متلقيا لنص المتن فإنه يمكن القول حينها أن إنشاء نص الهدف وتلقيه لا يعتبر استكمالا للعملية الاتصالية التي أنشئ نصُ المتن وتم تلقيه فيها، ومن ثمة فإن إنشاء نص الهدف وتلقيه هو بمثابة عملية اتصالية جديدة مستقلة عن العملية الاتصالية التي يتم فيها إنشاء نص المتن وتلقيه، أي أننا لما ننشئ نص المتن ونتلقاه وننشئ نص الهدف ونتلقاه نكون قد أنشأنا عمليتين اتصاليتين مستقلتين عن بعضهما البعض. وتجدر الإشارة أن هولز منتاري كانت قد جردت قبل هذا المترجم من دوره

الذي عادة ما كان يُنسَب إليه وهو كونه مرسلا لنص المتن، فالمترجم حسبها طرف خارجي يؤدي دورا شبيها بدور الكاتب الذي يكتب عملا بنسبه لغيره ghost writer ويفوضه طرف ثالث لكي ينشئ نصا جديدا. ولقد نجم عن هذه الفكرة إدراج المفوض commissioner بصفة مساهم فاعل في العملية التواصلية. ولقد أصبح المفوض حاليا ينظر إليه على أنه المرسل الجديد الذي يبتدئ المسار الترجمي من خلال تفويض المترجم أو تكليفه بإنشاء نص الهدف. ويمكن للمفوض، انطلاقا من مساره المهني، أن يقترح على المترجم إتباع إستراتيجية معينة في إنشائه لنص الهدف، ولكن غالبا ما يكتفي المفوض فقط بتحديد وظيفة الترجمة للمترجم تاركا له الحرية في إتباع الإستراتيجية التي يراها مناسبة لنقل الوظيفة التي حددها له. وبتوسط المفوض بين المترجم وقراء نص الهدف أضحى المترجم من خلال هذا المنظور الترجمي الحديث بعيدا شيئا ما عن قراء نص الهدف. (Šarčević 1997)

أما الوضع في التحرير القانوني المزدوج فمختلف، ذلك أن التحرير القانوني المزدوج باعتباره يعكس تعدد اللغات في الميدان القانوني لا يُعبّر فقط على ضرورة تحرير القانون الواحد بعدة لغات رسمية ولكنه يبرز أيضا ضرورة معاملة مفسري النص القانوني ومطبقيه للنسخ المحررة بالمثل ما دام أن السلطة التشريعية تعطي جميعها قوة الإلزام والاحتجاج(Doczekalska, 2009). ولهذا فالتحرير القانوني المزدوج هو ابتداء حضور لغتين (تحضر أكثر من لغتين في التحرير القانوني المتعدد) تُعاملان بالمثل (Wagner, 2002, 01). وعلى

يصدران في مقام اتصالي واحد والثقافة القانونية لقراء النصين أو متلقيهما ثقافة واحدة (المتلقون هنا لهم مؤسسات مشتركة وربما نظام قانوني واحد...الخ)، والنصان وإن وجها لفئتين تتكلمان لغتين مختلفتين فإنهما في الأخير يخاطبان الفئتين كمتلق واحد تسري عليه الأحكام والقواعد القانونية ذاتها وبالطريقة نفسها (الإجراءات

القانونية). كما أن التحرير القانوني يعمل جاهدا على إدراج المحررين

المحرر أو المترجم يتفاوض ويتشاور مع باقي الطاقم المشارك في العملية، بل ولا يكتفي فقط بالتفاعل معهم بل ويتفاعل أيضا مع قراء نص الهدف. وبما أن عملية التحرير والترجمة في التحرير القانوني المزدوج هما جزء لا يتجزأ من مسار تشريعي أو قضائي يبدأ في تاريخ ما ويستمر لمدة زمنية محدودة، فإنه لا يوجد هناك مفوض في التحرير القانوني المزدوج كما هو كائن في الترجمة بمفهوم أقطاب نظرية السكوبوس. زد على ذلك، فالوظيفة التي يوديها النصان في التحرير القانوني المزدوج هي دائما نفسها وبالتالي لا حاجة لمفوض أو طرف ثالث يملي على المحرر أو المترجم الوظيفة التي ينقل بها نص الهدف. وبما أن تحديد الوظيفة هو أهم دور يقوم به المفوض ولا توجد هناك حاجة لتغيير الوظيفة ولا حتى تحديدها في التحرير القانوني المزدوج، فإنه لا حاجة للمفوض، بل هناك حاجة لإدراج المحرر أو المترجم بشكل مباشر في كل صغيرة وكبيرة أثناء تحرير النصين لضمان وحدة الفكرة والنقل الدقيق لقصد المشرع (Šarčević, 1997). ومن ثمة نستنتج أن التحرير القانوني المزدوج باعتباره عملية تواصلية يختلف عن الترجمة بالمفهوم التقليدي الذي يرى أن الترجمة عملية اتصالية ذات مرحلتين متصلتين ويختلف أيضا عن الترجمة بالمفهوم التجديدي لأقطاب نظرية السكوبوس الذين يرون أن الترجمة عملية اتصالية مستقلة عن عملية الاتصال السابقة (إنشاء نص المتن وتلقيه)، باعتبار أن التحرير القانوني المزدوج هو عملية اتصال واحدة تقوم على توحيد زمن إنشاء النصين ومكانه إلى درجة أن يُرى جميع محرري النصين مشاركين في صلب العملية التواصلية (Šarčević, 1997). كما يتم أيضا تنسيق عملية تلقي النصين أو النصوص المتوازية parallel texts (وهي النصوص التي تصدر عن المنظمات الدولية أو الإقليمية بلغات عديدة، وهنا نكون بصدد التعامل مع التحرير القانوني المتعدد) من خلال الرقابة على النظام القضائي (القوانين الوطنية) وبناء هرم قضائي ومحاكم خاصة لفض النزاعات التي يمكن أن تنجم عن تفسير النصوص

(القانون الدولي). ويكون الناتج في الأخير هو عملية اتصال فريدة من نوعها يكون فيها إنشاء نصوص القانون الواحد وتلقيها عملية اتصال واحدة لا يمكن تجزئتها إلى مراحل بأي حال من الأحوال. ولتبسيط العملية الاتصالية في التحرير القانوني المزدوج والمتعدد نستشهد بمخطط سوزان سارسفيتش (Šarčević, 1997):

التحرير القانوني المزدوج أو المتعدد

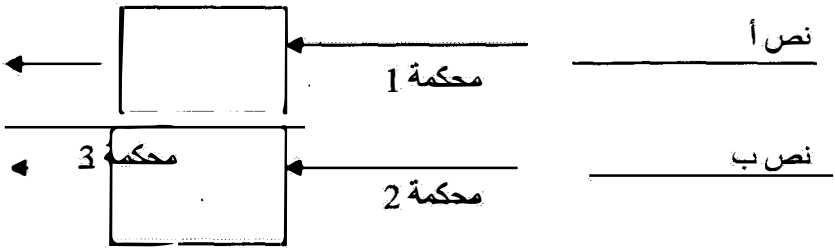

3.4 مخطط سارسفيتش (Šarčević, 1997, p.110)
بالعملية الاتصالية في التحرير القانوني المزدوج أو المتعدد

وتجدر الإشارة إلى أن النص الذي يحرر بلغتين أو أكثر قد يكون نصا منتميا إلى النظام القانوني نفسه أو إلى أنظمة قانونية متباينة، أو لا ينتمي إلى نظام قانوني بعينه بالضرورة. إذ يمكن في الحالة الأولى أن نستشهد ببلجيكا أين تُعتمدُ لغتان رسميتان هما الفرنسية والألمانية، وسويسرا التي تَعتمِد ثلاثَ لغاتٍ رسمية هي الألمانية والفرنسية والإيطالية، وهما بلدان يطبقان نظام القانون المدني. أما الحالة الثانية فيمكن أن نمثّل لها بكندا أين يتم تحرير القوانين كما رأينا بلغتين هما الفرنسية والإنكليزية وقوانينها تنتمي إلى نظامين مختلفين، وهما نظام القانون المدني ونظام القانون العام. أما في الحالة الثالثة فيمكن الاستشهاد بالنصوص العالمية التي تصدر عن الأمم المتحدة أو عن منظمات إقليمية وتحرر بعدة لغات وتنتمي إلى نظام قانوني دولي محايد إن صح القول، كالمعاهدات والاتفاقيات

والبرتوكولات، ولذلك فنصوصها عالمية النزعة تشترك فيها الدول على اختلاف أنظمتها القانونية. (Šarčević, 1997)

5. خاتمة

إن التحرير القانوني المزدوج له بعض الخصائص التي تجعله يشترك مع الترجمة في بعض الجوانب ويختلف بالمقابل عنها في جوانب أخرى، فالتحرير القانوني المزدوج لا بد وأن يتضمن الترجمة في عملية التحرير، ولو في بعض طرائقه فقط، وللترجمة والتحرير القانوني أوجه شبه واختلاف لا ينبغي إنكارها. وأبحاث دراسات الترجمة تفيد التحرير القانوني المزدوج لاسيما فيما يخص صلب العملية التحريرية (الاستفسار عن طريقة التحرير المتبعة لدى المحررين أنفسهم وعن الاستراتيجيات التي اتبعوها في التحرير والترجمة ...الخ). كما أن الأمور الجديدة التي جاء بها التحرير القانوني المزدوج كالتناوب في تحرير النص الأصلي (إن وُجد) وغير ذلك يمكن أن تفيد الترجمة وأبحاثها. ولكن يبقى ما يميز إجمالا التحرير القانوني المزدوج عن الترجمة هو مآلهما والنظرة التي ينظر بها إلى الناتج النهائي فيهما. فالترجمة هي ابتداءً وانتهاءً ترجمة، في حين أن النصين في التحرير القانوني المزدوج لا ينظر إلى أحدهما على أنه نص المتن وإلى الآخر على أنه نص الهدف في آخر المطاف، وإنما ينظر إليهما على أساس أنهما نصان أصليان وإن اعتُمِد في تحرير أحد النصين على الترجمة انطلاقا من النص الآخر، جزئيا أو كليا، لأن ما يهم في الأخير هو القوة القانونية التي تعطيها الهيئة التشريعية للنص والمعاملة التي يعامل بها النص لدى المؤسسات الرسمية والمجتمع عموما، فقد ينظر القاضي إلى الترجمة الجيدة لعقد قانوني بعين الريبة لأن الترجمة كثيرا ما يُنتقص من قيمتها ويُشك في دقتها، في حين يثق كل الثقة في نص قانوني ما وإن كان في حقيقته ترجمة كاملة لنص آخر تم إنشاؤهما في التحرير القانوني المزدوج، لا لسبب إلا لأن المشرع خوّل للنص صفة الأصلية وفقط. ولهذا غالبا ما أصبح التحرير القانوني المزدوج شعارا يعبر عن المساواة اللغوية التي تطالب بها الأقليات في الدول التي

تعتمد لغتين رسميتين أو أكثر، بل وحتى في المحافل والمنظمات الدولية (الأمم المتحدة) والإقليمية (الاتحاد الأوربي) أين أصبح صدور المعاهدات والاتفاقيات بلغات الدول الأعضاء يُعبّر - ولو رمزيا- عن سيادة تلك الدول واعترافا بوزنها.

مراجع الدراسة

- Catford, J.C. (1965). A Linguistic theory of translation: An essay in applied linguistics, Oxford: Oxford University Press.
- Caussignac, G. (1995). 'Corédaction, rédaction parallèle et rédaction bilingue des actes législatifs' sous la direction de G. Snow et J. Vanderlinde, *Français juridique et Science du droit*, Bruxelles ; Bruylant.
- Chiaro, D. (2009). 'Issues in audiovisual translation', in J. Munday (Ed.), *The Routledge Companion to Translation Studies*, London and New York: Routledge.
- Covacs, A. (1982). 'La réalisation de la version française des lois fédérales du Canada', sous la direction de J-CL. Gémar, *Langage du droit et traduction*, Montréal, Linguatech, Conseil de la langue française.
- Días-Cintas, J. and A. Ramael (2007). Audio-visual translation: Subtitling, Manchester and Kinderhook, NY: St Jerome.
- Doczekalka, A. (2009). Drafting or translation-Production of multilingual texts, in F. Olsen (Ed.),

Translation Issues in Language and Law, Alexander Lorz and Dieter Stein.
- Grutman, R. (1998). 'Multilingualism and translation' in M. Baker (Ed.), *The Routledge Encyclopaedia of Translation Studies*, London and New York: Routledge.
- Holms, J. (1988/ 2004). 'The name and nature of translation studies', in L. Venuti (Ed.), *The Translation Studies Reader*, London and New York: Routledge.
- Holz-Mänttäri, J. (1986). 'Translatorisches Handlen: theoritische fundierte Berufsprofile'in M. Snell-Hornby (Ed.), *Übersetzungswissenschaft: Eine Neurorinierung*, Tübingen: Franke.
- Holz-Mänttäri, J. (1988). 'Waz übersetzt der Üerzer? Zu Suerfaktoren der Translatorhandlungund ihrer theoretischen Erfassung' in R. Antz (Ed.), *Studien zu Sprache undTechnik*, Hildesheim: Olms.
- Jakobson, R. (1959/2004). 'On linguistic aspects of translation', in L. Venuti (Ed.), *The Translation Studies Reader*, edited by, London and New York: Routledge.
- MacDonald, R.A. (1997). 'Legal bilingulism', *McGill Law Journal/ Revue de droit de McGill*, N° 42.
- Nida, E. (1964). Toward a science of translation, Leiden, E.J., Brill.
- Nord, C. (1991). Text analysis in translation: Theory, methodology, and didactic application of a

model for translation-oriented text analysis, Amesterdam: Rodopi.

- Pöhhacker, F. (2004). Introducing interpreting studies, London and New York: Routledge.
- Popovič, (2003). Dictionary for the analysis of literary translation, Department of Comparative Literature, The University of Alberta: Edmonton
- Šarčević, S. (1997). New approach to legal translation, the Netherlands: Kluwer Law International.
- Schäffner, C. (1998). 'Skopos theory', in M. Baker (Ed.), *The Routledge Encyclopaedia of Translation Studies*, London and New York: Routledge.
- Vermeer, Hans J. (1992) Skopos und translationsuftrag- Aufsätze, Frankfurt: Verlag für Interkulturelle Kommunikation.
- Vermeer, Hans J. (1982/1986/2004). 'Skopos and commission in translational action', in L. Venuti (Ed.), *The Translation Studies Reader*, London and New York: Routledge, 2nd edition.

- Vinay, J.P. & Darbelnet, J. (1974). Stylistique comparée du français et de l'anglais (reprint), Paris: Didier.
- Wagner, S., & Martínez, J.M. (2002). Translating for the European Union institution, Manchester: St Jerome Publishing.